

## تفسير البحر المحيط

@ 422 وأبو حيوة : وما قدروا بتشديد الدال ، حق قدره : بفتح الدال ، أي ما عظموه حقيقة تعظيمه . والضمير في قدروا ، قال ابن عباس : في كفار قريش ، كانت هذه الآية كلها محاورة لهم وردَّ الله عليهم . وقيل : نزلت في قوم من اليهود تكلموا في صفات الله وجلاله ، فألحدوا وجسموا وجاءوا بكل تخليط . وهذه الجملة المذكورة في الأنعام وفي الحج وهنا . . . ولما أخبر أنهم ما عرفوه حق معرفته ، نبههم على عظمتهم وجلاله شأنه على طريق التصوير والتخييل فقال : { وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَدِ اضْتُتُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ } . وقال الزمخشري : والغرض من هذا الكلام ، إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعة تصوير عظمتهم والتوقيف على كنه جلاله لا غير ، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز . انتهى . ويعني : أو جهة مجاز معين ، والإخبار : التصوير ، والتخييل هو من المجاز . وقال غيره : الأصل في الكلام حمله على حقيقته ، فإن قام دليل منفصل على تعذر حمله عليها ، تعين صرفه إلى المجاز . فلفظ القبضة واليمين حقيقة في الجارحة ، والدليل العقلي قائم على امتناع ثبوت الأعضاء والجوارح في تعالى ، فوجب الحمل على المجاز ، وذلك أنه يقال : فلان في قبضة فلان ، إذا كان تحت تديره وتسخيره ، ومنه : { أَوْ مَلَا مَلَكَاتٌ أَيْمَانُهُمْ } ، فالمراد كونه مملوكاً لهم ، وهذه الدار في يد فلان ، وقبض فلان كذا ، وصار في قبضته ، يريدون خلوص ملكه ، وهذا كله مجاز مستفيض مستعمل . وقال ابن عطية : اليمين هنا والقبضة عبارة عن القدرة ، وما اختلج في الصدر من غير ذلك باطل . وما ذهب إليه القاضي ، يعني ابن الطيب ، من أنها صفات زائدة على صفات الذات ، قول ضعيف ، ويحسب ما يختلج في النفوس التي لم يحصها العلم . . . قال عز وجل : { سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَالَمِينَ } : أي منزله عن جميع الشبه التي لا تليق به . انتهى . وقال القفال : هذا كقول القائل : وما قدرني حق قدرتي ، وأنا الذي فعلت كذا وكذا ، أي لما عرفت أن حالي وصفتي هذا الذي ذكرت ، وجب أن لا تخطئه عن قدرتي ومنزلتي ، ونظيره : { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَآتًا فَأَنْدَرُوا اللَّهَ حَقِّ قَدْرِهِ } : أي زعموا أن له شركاء ، وأنه لا يقدر على إحياء الموتى ، مع أن الأرض والسماوات في قبضة قدرته . انتهى . { وَالْأَرْضُ } : أي والأرضون السبع ، ولذلك أكد بقوله : { جَمِيعًا } ، وعطف عليه { \* وَالسَّمَاوَاتُ } ، وهو جمع ، والموضع موضع تفخيم ، فهو مقتض المبالغة . والقبضة : المرة الواحدة من القبض ، وبالضم

: المقدار المقبوض بالكف ، ويقال في المقدار : قبضته بالفتح ، تسمية له بالفدر ،  
فاحتمل هنا هذا المعنى . واحتمل أن يراد المصدر على حذف مضاف ، أي ذوات قبضة ، أي  
يقبضهن قبضة واحدة ، فالأرضون مع سعتها وبسطتها لا يبلغن إلا قبضة كف ، وانتصب جميعاً على  
الحال . قال الحوفي : والعامل في الحال ما دل عليه قبضته انتهى . ولا يجوز أن يعمل فيه  
قبضته ، سواء كان مصدرًا ، أم أريد به المقدار . وقال الزمخشري : ومع القصد إلى الجمع  
يعني في الأرض ، وأنه أريد بها الجمع قال : وتأكيده بالجمع ، أتبع الجمع مؤكدة قبل  
مجيء ذلك الخبر ، ليعلم أول الأمر أن الخبر الذي يرد لا يقع عن أرض واحدة ، ولكن عن  
الأراضي كلهن . انتهى . ولم يذكر العامل في الحال ، ويوم القيامة معمول لقبضته . وقرأ  
الحسن : قبضته بالنصب . قال ابن خالويه : بتقدير في قبضته ، هذا قول الكوفيين . وأما  
أهل البصرة فلا يجيزون ذلك ، كما لا يقال : زيد داراً انتهى . وقال الزمخشري : جعلها  
طرفاً مشبهاً للوقت بالمبهم . وقرأ عيسى ، والجحدري : مطويات بالنصب على الحال ، وعطف  
والسماوات على الأرض ، فهي داخله في حيز والأرض ، فالجميع قبضته . وقد استدل بهذه القراءة  
الأخفش على جواز : زيد قائماً في الدار ، إذ أعرب والسماوات مبتدأ ، وبيمينه الخبر ،  
وتقدمت الحال والمجرور ، ولا حجة فيه ، إذ يكون والسماوات معطوفاً على والأرض ، كما قلنا  
، وبيمينه متعلق بمطويات ، ومطويات : من الطي الذي هو ضد النشر ، كما قال تعالى : {  
تُوَعَّدُونَ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِّ } ، للكتاب وعادة طاوي السجل أن  
يطويه